

عقيدة نتياهو

الدكتور عوض سليمان

مدير وحدة الابحاث والدراسات الدولية

تحت هذا العنوان نشرت منصة القدس الاستراتيجية¹

¹ مجلة تمثل وجهات النظر الإسرائيلية والأمريكية حول الشؤون الدولية تم النشر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

ملخص التقرير

عقيدة نتياهو الجديدة، "النيولبرالية المتشددة":

- انهاء عقيدة مؤسس اسرائيل دافيد بن غوريون، التي اعتمدت كلياً على المساعدات المالية الخارجية من امريكا والدول الغربية وخاصة المانيا، في بناء كينونة اسرائيل واقتصادها. وكانت سبباً في تبعية اسرائيل لسياسات واشنطن، من وجهة نظر نتياهو.
- ينتهج نتياهو في عقيدته الجديدة سياسة تحقيق الاستقلال المالي (الخصخصة وتحرير الاقتصاد) كمقدمة للاستقلال في سياساته الخارجية دون اطلاق عملية سلام.
- ينطلق من رؤيته القائمة على حتمية الفصل الجغرافي والمؤسسي وحتى العقلي بين إسرائيل كقوة اقتصادية عالمية، وإسرائيل كدولة تحتل أرضاً وتخرط في صراع إقليمي.
- وفقاً لعقيدته الجديدة، فان الاستقلال المالي مقابل الحفاظ على مكانة إسرائيل في المجال الدولي، بعيداً عن التبعية الخارجية، تستحق دفع التكاليف من قبل شرائح المجتمع الاسرائيلي.

➤ يعتمد مستقبل عقيدة نتياهو الجديدة على مسار العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لأن إسرائيل ما زالت تعتمد بشكل كبير على واشنطن. وإن قدرة إسرائيل على إقامة علاقات مستقلة مع الصين وروسيا لها حدود بسبب مخاوف واشنطن من نقل التكنولوجيا.

عقيدة جديدة لإسرائيل

يشير التقرير الى ارتباط مفهوم عقيدة الأمن القومي بالسياسة الخارجية للقوى المهيمنة، ولا سيما الولايات المتحدة. وان الرؤساء الأمريكيين عادة ما يصدرن عقيدة أو سميت واحدة بإسمهم. وان هذه العقيدة عادةً ما تشمل الأهداف الاقتصادية والجيوسياسية وحتى الاجتماعية، فضلاً عن السياسات لتحقيق تلك الأهداف.

وعلى الرغم من ربط مفهوم العقيدة بالقوى المهيمنة، إلا انه يمكن أن تنسب العقائد إلى الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. بالنظر الى ان سياساتهم لا تركز بالضرورة حول تغيير النظام العالمي بقدر ما تتعلق بالاستجابة للتغيرات في الظروف المحلية والإقليمية وفي الاتجاهات العالمية. ويدعي التقرير، الى انه في حالة إسرائيل، فإنه من الأمن القول بأن أول رئيس وزراء للبلاد، دافيد بن غوريون، كان لديه عقيدة أمنية واقتصادية وطنية. كقائد للحركة العمالية الإسرائيلية، ورئيس الوكالة اليهودية، ورئيس الوزراء، وأنه لعب دوراً رئيسياً في تشكيل استراتيجية إسرائيل الاقتصادية والأمنية خلال سنواتها التكوينية.

يقول التقرير، أنه ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تعزيز عقيدة أمنية اقتصادية وطنية جديدة من قبل عناصر يمين الوسط في النظام السياسي الإسرائيلي. وأن بنيامين نتنياهو لعب، أولاً كوزير للمالية ثم كرئيس للوزراء، دوراً رئيسياً في تشكيل ما يصفه التقرير (بالانتقال من عقيدة التبعية المالية لبن غوريون إلى نموذج الاستقلال المالي، والذي يسمح بسياسة خارجية أكثر استقلالية).

الاعتماد على رأس المال الأجنبي في ظل مبدأ بن غوريون

يقول التقرير، بالنظر إلى التاريخ الاقتصادي لإسرائيل، كانت هناك ظاهرة واحدة احتلت القيادة باستمرار: (الحاجة إلى رأس المال الأجنبي). منذ نشأت الاستيطان الصهيوني في فلسطين في ثمانينيات القرن التاسع عشر، كانت مسألة تمويل المشروع الوطني حاسمة مثل القضايا الإقليمية. في البداية، تم تسليم

الأموال إلى المستوطنات اليهودية المتفرقة كعمل خيرى. في النصف الأول من القرن العشرين، وجهت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لفلسطين رأس المال من يهود العالم إلى الجالية اليهودية في فلسطين، وخاصة إلى الحركة العمالية. خلال العقد الأولين بعد إنشاء الدولة في عام 1948، على الرغم من أن الولايات المتحدة والشتات اليهودي وفرا رأس المال الأجنبي، كانت التعويضات من ألمانيا الغربية المصدر الرئيسي لرأس المال. بشكل عام، كانت عملية بناء الدولة تعتمد بشكل كبير على الدعم المالي من القوى الغربية الديمقراطية الليبرالية.

ويكشف التقرير، أن رأس المال الأجنبية - الغربية كان جزءاً ومصدراً أساسياً لعقيدة بن غوريون الاقتصادية والأمنية التي تم تعزيزها منذ ثلاثينيات القرن الماضي. كان بن غوريون يعتقد أن مصير الدولة اليهودية في فلسطين سوف يتحدد من خلال الديمغرافيا. ومع ذلك، فإن إنشاء أغلبية يهودية في فلسطين يتطلب تصنيحاً سريعاً بدلاً من النمو الاقتصادي التدريجي. لم يكن من الممكن تحقيق التصنيع السريع بدون رأس المال الأجنبي. لذلك، كان اعتماد إسرائيل على رأس المال الغربي - سواء من ألمانيا أو من الولايات المتحدة أو من الشتات اليهودي - ركيزة أساسية في عقيدة بن غوريون. مع مرور الوقت، أصبح هذا المبدأ جزءاً من الهوية الوطنية لإسرائيل.

ويضيف التقرير، أن الاعتماد على رأس المال الأجنبي إسرائيل - مثل العديد من الاقتصادات الناشئة الصغيرة الأخرى - جعل إسرائيل كائناً إقليمياً ضعيفاً. ساعد على تأطير التبعية كأصل وأحياناً كخصوم. خلال السبعينيات، مرت إسرائيل بعملية تسليح سريعة مولتها المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. خلال هذه الفترة، يقول التقرير، بنت إسرائيل قوتها العسكرية وأصبحت قوة إقليمية على حساب تعميق اعتمادها على الولايات المتحدة والديون الخارجية المتزايدة. تجلى ضعف إسرائيل بعد سنوات قليلة، عندما دفعت الظروف المتغيرة في الشرق الأوسط الولايات المتحدة إلى ربط مساعدتها لإسرائيل بشروط. بعد عدة سنوات من الأزمة المتزايدة، واجهت إسرائيل في عام 1985 أزمة ديون وجودية: لم تعد قادرة على

تمويل ديونها الخارجية. في النهاية، تلقت إسرائيل حزمة مساعدة من الولايات المتحدة، ولكن فقط بعد موافقة الحكومة وتنفيذها لخطة استقرار صارمة، والتي تضمنت خفض ميزانية الدفاع.

وفقاً للتقرير، فإن خطة تحقيق الاستقرار أدت الى المفاضلة الأساسية التي يواجهها العديد من الاقتصادات الصغيرة: إعطاء الأولوية للاستقلال الاقتصادي الذي يمكن الدولة من معالجة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المحلية على حساب تزايد أوجه الضعف والتبعية الخارجية؛ أو إعطاء الأولوية للقوة الخارجية للدولة عن طريق تقليل أوجه الضعف والتبعية على حساب تقويض قدرتها على الاستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. ومن الممكن أحيانا الإفلات من هذه المفاضلة بين الحكم الذاتي والسيادة، إذا استوعبت البيئة الدولية ذلك.

خلال التسعينيات، كانت هناك فرصة ضيقة وقصيرة الأجل للهروب من هذه المفاضلة. كان من المفترض أنه إذا أصبح الشرق الأوسط منطقة أكثر استقراراً، فإن رأس المال سيتدفق، وستتدفق الصادرات، وستتخفض تكلفة الدفاع. وفي مثل هذه الظروف، سيهدأ التوتر بين الحكم الذاتي والسيادة. هذه الرؤية للشرق الأوسط الجديد تعني أن إسرائيل لن تكون ديمقراطية ليبرالية معزولة في الشرق الأوسط بعد الآن، بل ستفضل أن تكون في بؤرة سوق إقليمية جديدة. وسيستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من الوصول إلى الأسواق العالمية الجديدة، بما في ذلك البلدان العربية. لضمان انتقال سلس، ستلقى إسرائيل الدعم الاقتصادي والسياسي الأمريكي الكامل.

ويشير التقرير الى ان اسرائيل تذوقت هذه الرؤية خلال حكومة رابين. عندما قامت حكومة يسار الوسط بخصخصة الشركات المملوكة للدولة وتحرير التجارة، لكنها زادت أيضاً من الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية، خاصة في الأطراف الجغرافية للبلاد، حيث تم توظيف المهاجرين الجدد، وفي المجتمعات العربية الإسرائيلية. خلال حكومة رابين، انخفضت مستويات عدم المساواة في إسرائيل وزادت الأجور الحقيقية. وكانت عملية السلام شرطاً مسبقاً ضرورياً لنجاح هذه الاستراتيجية. فتحت أسواقاً جديدة للمنتجات الإسرائيلية، وحولت إسرائيل إلى هدف استثماري محتمل للأسواق المالية العالمية المتوسعة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت عملية السلام متسقة مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وحصلت إسرائيل على مكافأة ودعم رائعين. جعلت حكومة رابين إسرائيل أقرب كما كانت في أي وقت مضى إلى النموذج الديمقراطي الاجتماعي الأوروبي.

ويتابع، للحظة، كان عام 1990 فجر عصر جديد. ويبدو أن إسرائيل كانت قادرة على التغلب على معضلة السياسة الأساسية للدول الصغيرة بين الاستقلال الاقتصادي والسيادة الخارجية. مثلت حكومة رابين نهاية محتملة لعقيدة بن غوريون، التي أعطت الأولوية للاستقلال الاقتصادي على حساب التبعية.

عقيدة جديدة

وبشير التقرير، الى ان اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر 2000 ادت إلى قلب اللعبة رأساً على عقب. وكان فشل قمة كامب ديفيد في ذلك العام بمثابة نهاية لاقتصاد السلام. واجهت الحكومات اليمينية في فترة ما بعد الانتفاضة معضلة جديدة: كيف تستعيد النمو الاقتصادي دون عملية سلام؟ وهذه المعضلة هي أصل عقيدة اقتصادية - أمنية جديدة.

ويسلط التقرير الضوء على الوضع الاقتصادي لإسرائيل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يقول، كان الاقتصاد الإسرائيلي في حالة ركود، بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية، وانهايار السوق العالمية المعروف باسم «الازمة الاقتصادية العالمية»، والهجمات الإرهابية 11/9. نفذت حكومة أرييل شارون، بقيادة وزير المالية بنيامين نتنياهو، سياسة تقشف. في أبريل 2003، بعد شهر من تعيينه وزيراً للمالية، أعلن نتنياهو عن خطة الانتعاش الاقتصادي، التي تضمنت خفض الميزانية، وخفض العجز الحكومي، وتخفيضات حادة في الإنفاق الاجتماعي والبدلات. كما خفض الإعانات الحكومية للقطاع الخاص.

بالنسبة لنتنياهو، كان نمو القطاع الخاص وسيلة لتحسين القوة الاقتصادية لإسرائيل في عالم معولم. في حين أن حكومة رابين اعتبرت الخصخصة والتحرير جزءاً من عائد السلام، فإن خصخصة وتحرير نتنياهو والحكومات اليمينية في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية كانت عمليات مصممة لتحسين قدرة إسرائيل على

تحمل الضغط السياسي الخارجي واتباع سياسة خارجية مستقلة.

ويجادل التقرير أن بعض الاقتصاديين اشادوا بإصلاحات نتتياهو، بينما اعتقد آخرون - خاصة في بنك إسرائيل - أنهم مسؤولون عن المعدلات المتزايدة للفقر وعدم المساواة ونقص الاستثمار في البنية التحتية. وبحلول أواخر عام 2003، أصبح الحساب الجاري لإسرائيل إيجابيا وينمو، مما يشير إلى أن العملات الأجنبية تتدفق على الاقتصاد. هذا التغيير، الذي مر دون أن يلاحظه أحد من قبل الجمهور الإسرائيلي، لم يكن أقل من لحظة تحولية، ثورة في تاريخ إسرائيل الاقتصادي. يجادل التقرير ان عقيدة بن غوريون الاعتماد على رأس المال الأجنبي ولدت التبعية، وكانت عنصراً أساسياً في الرؤية الوطنية والهوية: اعتماد مشروع بناء الدولة على المساعدة الخارجية. وبتحولها إلى «دولة فائضة» بالنسبة لتدفقات رأس المال، فإنها تعني أن المزيد من العملات الأجنبية تدخل إسرائيل أكثر من مغادرتها من خلال المعاملات غير المالية. وقد أصبحت إسرائيل أقل ضعفا مما كانت عليه من قبل.

ويضيف التقرير، ان بنك إسرائيل قام بتخزين جزء من العملة الأجنبية. ويقول إن الاحتياطات الأجنبية لبنك إسرائيل، بعد أن ارتفعت بشكل صاروخي منذ عام 2007، ظلت من أعلى الاحتياطات في العالم لكل ناتج محلي إجمالي. في الوقت نفسه، على الرغم من الجمود في عملية السلام مع السلطة الفلسطينية، ظلت علاوة المخاطرة الإسرائيلية على السندات الحكومية منخفضة وتضاهي علاوة المخاطرة لبعض البلدان في أوروبا.

ومن منظور السياسة الخارجية، أدى إنهاء عملية السلام وتعزيز الاقتصاد بإسرائيل إلى اتباع نهج أحادي الجانب إزاء الصراع. وشمل هذا النهج الانسحاب من غزة في عام 2004.

يقول التقرير ان عقيدة نتتياهو تقوم على الفصل الجغرافي والمؤسسي وحتى العقلي بين إسرائيل كالاقتصاد معولم وإسرائيل كدولة تحتل أرضا وتتخبط في صراع إقليمي. في مكان آخر، ويطلق عليها اسم العقيدة 'النيوليبرالية المتشددة'، وهي عقيدة تستند إلى فرضية أنه يجب تسخير الأسواق الحرة لخدمة الغرض الوطني.

هل عقيدة نتنياهو مستدامة؟

وفقاً للتقرير، فإن أعظم النقاط العمياء في عقيدة نتنياهو هي تكاليفها الاجتماعية المحلية. خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ارتفعت معدلات عدم المساواة والفقر. انخفض الاستثمار في التعليم والصحة العامة والتنمية والبنية التحتية. من وجهة نظر نتنياهو ومعسكره، كانت التكاليف المحلية ثمناً عادلاً يجب دفعه مقابل الحفاظ على مكانة إسرائيل في المجال الدولي.

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008 واحتجاجات العدالة الاجتماعية داخل إسرائيل في صيف عام 2011، أعيد توازن الاقتصاد الإسرائيلي جزئياً لاستعادة بعض الإنفاق الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال إسرائيل متخلفة من حيث الاستثمار العام بين البلدان التي تنتمي إلى المنظمة من أجل التعاون الاقتصادي والتنمية.

يعتمد مستقبل عقيدة نتنياهو أيضاً على مسار العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة لأن إسرائيل لا تزال تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة. إن قدرة إسرائيل على إقامة علاقات مستقلة مع الصين وروسيا لها حدود بسبب مخاوف الولايات المتحدة من نقل التكنولوجيا. قد يكون الأمر كذلك بعد حرب روسيا في أوكرانيا، سيضغط الغرب المنشط بقيادة الولايات المتحدة على إسرائيل لإعادة تنظيم سياستها الخارجية، على الرغم من استقلالها المالي المتزايد.

كاتب التقرير: آري كرامبف، أستاذ مشارك في الكلية الأكاديمية في تل أبيب-يافا، عمل أستاذاً زائراً في قسم الحوكمة في جامعة هارفارد، وباحثاً في جامعة برلين الحرة ومعهد ماكس بلانك لتاريخ العلوم. كتابه الأخير هو الطريق الإسرائيلي إلى النيوليبرالية: الدولة والاستمرارية والتغيير (روتليدج، 2018).